

وبالنسبة إلى الاتصالات الاسرائيلية - الاردنية، تحديداً، والتي يشير بعض المصادر الى انها «تكثفت» في السنة ونصف السنة الماضيتين، كنتاج لاستئناف الجهود الاميركية لاجاد حل لازمة المنطقة، وفي طبيعتها المشكلة الفلسطينية، برعاية اميركية.

ومن المعلوم، ايضاً، ان الموقف الاسرائيلي الرسمي، الذي اخذ يتبلور بعد احتلال اسرائيل في العام ١٩٦٧ لما تبقى من ارض فلسطين، كان في حالة تجاذب بين مشروعين بالنسبة الى مصير المناطق الفلسطينية المحتلة: «مشروع الحل الاقليمي الوسط»، الذي كان الوزير الاسبق، يغئال ألون، أول من طرحه، واصبح يعرف باسمه لاحقاً؛ اما المشروع الثاني، فكان الوزير موشي دايان، الأب الروحي له، وعرف باسم «الحل الوظيفي الوسط»، ثم تبناه، وطوره، وزير الدفاع في حينه ورئيس الحكومة الاسرائيلية الحالية، شمعون بيرس.

بقي الموقف الاسرائيلي الرسمي يتراوح بين هذين المشروعين في الاتصالات التي تمت بين الطرفين، الاسرائيلي والاردني، وفي محاولات الوساطة التي بذلت من قبل اطراف مختلفة، الى حين صعود الليكود، بزعامة مناحيم بيغن، الى السلطة في العام ١٩٧٧. ففي نهاية العام ١٩٧٧، وفي اعقاب زيارة الرئيس المصري أنور السادات الى القدس، طرح اليمين الصهيوني الحاكم أول مشروع له بالنسبة إلى مصير المناطق الفلسطينية المحتلة. وبنى اليمين الصهيوني مشروعه على فكرة الحكم الذاتي للسكان وليس للأرض، كحل مؤقت لمدة خمس سنوات، من تاريخ الاتفاق عليه بين الاطراف المعنية (اسرائيل والاردن ومصر وممثلين عن سكان المناطق المحتلة) يصار، بعد انتهائها، الى البت في المصير النهائي للمناطق المحتلة، مع احتفاظ اسرائيل «بحقها» في المطالبة بضم تلك المناطق اليها واخضاعها للسيادة الاسرائيلية. وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨، تمت صياغة الخطوط العامة لمشروع الحكم الذاتي في اطار اتفاقيتي كامب ديفيد اللتين تم التوقيع عليهما من جانب اسرائيل ومصر والولايات المتحدة الاميركية. وافر الكنيست الاسرائيلي والحكومة الاسرائيلية الاتفاقيتين بأكثرية كبيرة، بدعم من المعسكرين الاساسيين في الكنيست، معسكر اليمين (الليكود) ومعسكر الاحزاب العمالية (المعراخ)؛ وبالتالي اصبح الشق المتعلق بالحكم الذاتي في اتفاقيتي كامب ديفيد ملزماً لاي حكومة اسرائيلية لاحقة، إلا في حال مصادقة مجددة من الكنيست، وبطلب من الحكومة المعنية بالغاء الاتفاقيتين، أو احدهما.

وفي مؤتمر حزب العمل الثالث (اواخر العام ١٩٨٠) أجري التأكيد مجدداً على التزام حزب العمل باتفاقيتي كامب ديفيد، مع الاشارة الى ان مشروع الحكم الذاتي لا يمثل وجهة نظر الحزب، التي تؤكد على الصفة المؤقتة له، الامر الذي يستدل منه ان الحزب لن يعارض تطبيق الحكم الذاتي، لكنه يحتفظ لنفسه بحق طرح وجهة نظره ومشاريعه بالنسبة الى مصير المناطق المحتلة، بعد انتهاء فترة السنوات الخمس، مقابل اعلان الليكود عزمه على طرح مطلبي الضم والسيادة. وبتأكيد حزب العمل على ان المشروع ليس مشروعه، وان ايده، وعلى انه يحتفظ لنفسه بحق طرح افكار ومشاريع خاصة به، بعد انتهاء الفترة المرحلية، اراد حزب العمل و «المعراخ» بطبيعة الحال، الاحتفاظ لنفسه بحرية الحركة، اذا سنح الظرف لذلك.

لكن مشروع الحكم الذاتي وتأييد حزب العمل والمعراخ له، مع التحفظات آتفة الذكر، عزز داخل حزب العمل موقف التيار الذي يحنذ مشروع الحل الوظيفي الوسط، الذي يلتقي مع مفهوم اليمين الصهيوني لمصير المناطق المحتلة، من حيث رفض فكرة التقسيم الاقليمي للمناطق المحتلة، وبالتالي الحفاظ على مبدأ «تكامل ارض اسرائيل»، وفي الوقت ذاته، تجنب مخاطر الضم والسيادة على كل المناطق، التي تنعكس سلباً على طابع الدولة الاسرائيلية، كدولة يهودية، اذ ان الضم والسيادة، كما يطالب به الليكود، سيحول اسرائيل، وفق وجهة نظر حزب العمل والاسواط المؤيدة له، الى دولة ثنائية القومية، ان عاجلاً أو آجلاً، وبالتالي يقضي على طابعها اليهودي ونقائها.

ومع ان حزب العمل لم يبلغ مشروع الحل الاقليمي الوسط، كاحتمال للتسوية مع الاردن، وان على اساس اتفاقيتي كامب ديفيد أو اي تطوير أو بديل لهما، إلا انه اخذ يتضح في الآونة الاخيرة، في ضوء ما